منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

منظمة المرأة العربية
تقوم بجولة لرصد أوضاع اللاجئات/النازحات
في عدة دول عربية

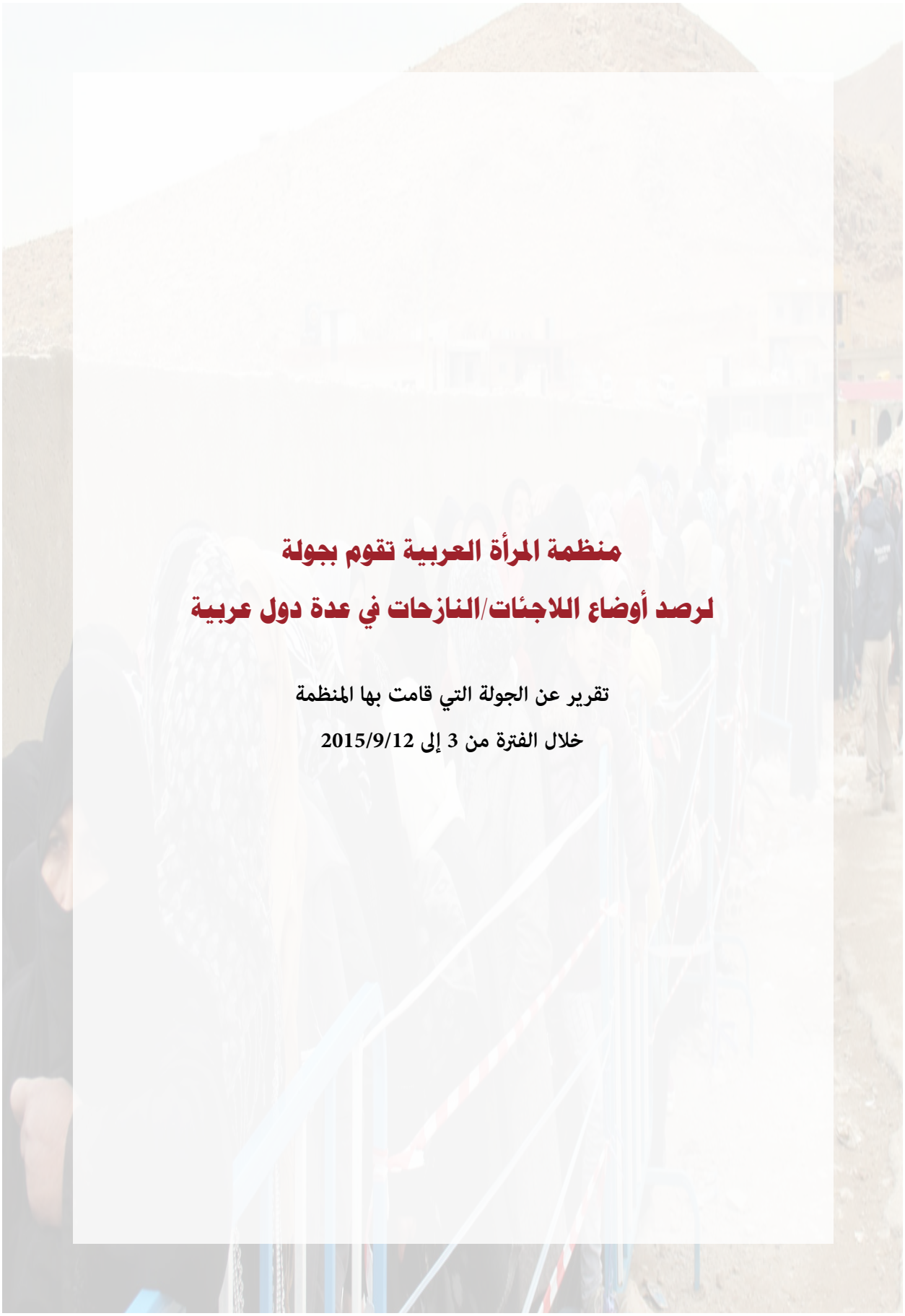

منظمة المرأة العربية تقوم بجولة
لرصد أوضاع اللاجئات/النازحات في عدة دول عربية

تقرير عن الجولة التي قامت بها المنظمة

خلال الفترة من 3 إلى 2015/9/12

المحتويات

1- تقديم.

2- مسار الجولة:

- الجمهورية اللبنانية.

- المملكة الأردنية الهاشمية.

- جمهورية العراق.

-جمهورية مصر العربية.

3- أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها اللاجئون/النازحون.

4- اقتراحات وحلول.

AVIA TION

تقديم

تشهد المنطقة العربية أزمة إنسانية غير مسبوقة نتيجة لتدفق ملايين اللاجئين والنازحين من أوطانهم وديارهم جرّاء الصراعات المندلعة في أكثر من دولة؛ خاصة في سوريا والعراق واليمن وليبيا.

وقد التمس اللاجئون مرافئ أمان يطمئنون فيها على أنفسهم وأهليهم وأولادهم؛ إلا أن حياتهم في الملاجئ التي أووا إليها لم تكن سهلة. ورغم الجهود التي بذلتها الدول والمجتمعات المضيفة، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة المعنية؛ وعلى رأسها المفوضية العليا لشئون اللاجئين، وهيئة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الغذاء العالمي، وغيرها؛ ظلت الأزمة أكبر من الاهتمام الموجه لها. وخلال العام الجاري وصل الدعم الدولي لحدوده الدنيا، وحُرم مئات الآلاف من المعونات الغذائية والمالية التي كانت تصل إليهم.

في الوقت نفسه أصبح العبء الملقى على المجتمعات المضيفة أكبر من الاحتمال؛ خاصة وأن الدول المضيفة مثل لبنان والأردن والعراق هي دول محدودة الإمكانيات في الأغلب، تستضيف كتلة بشرية تصل إلى نحو ربع عدد سكانها في بعض الأحيان؛ مما يشكل ضغوطًا كبيرة على ميزانياتها وعلى ما تستطيع توفيره من خدمات.

لقد وجهت الدول العربية حكومات وأفرادًا -لا سيما الدول الخليجية- الكثير من الدعم للاجئين في المنطقة، لكن الأزمة تتفاقم، ومع التراجع الكبير في الدعم الدولي نما الشعور لدى اللاجئين بأن العالم قد تخلى عنهم؛ مما دفعهم لأن يلقوا بأنفسهم إلى التهلكة تمسكًا بأمل الحياة في بلاد بعيدة. وقد أفاق العالم على حادثة اختناق 70 لاجئًا سوريًّا داخل شاحنة بالنمسا، ثم جاءت صورة الطفل إيلا الذي لقي نحبه على الساحل التركي لتمثل صفعة أخرى على وجه الضمير العالمي الذي أوصل هؤلاء إلى تلك الدرجة من الإحباط القاتل.

يواجه اللاجئ/النازح أزمات ضخمة على صعيد شرعية وجوده (حق الإقامة، الأوراق الثبوتية)، وعلى صعيد قدرته على كسب الرزق (حق العمل)، وكذا من حيث السكن الملائم والخدمات المختلفة؛ وعلى رأسها التعليم والصحة، فضلاً عن إمدادات الغذاء نفسها.

وضمن الصورة الإجمالية لأزمات اللاجئين/النازحين؛ تبرز أزمات المرأة اللاجئة والنازحة بصورة خاصة؛ إذ تشكل المرأة والطفل نحو 80% من عدد اللاجئين/النازحين، وكثير من النساء يعشن وحيدات مع أولادهن بلا عائل، وتتحمل المرأة عبء الاستغلال متعدد الأشكال في سوق العمل، سواء الذي يقع عليها أو على أطفالها، كما تتحمل أنماطًا

مختلفة من العنف خاصة العنف الأسري الذي تتزايد وتيرته في ظل الأوضاع الصعبة وضيق المعاش، والفتيات هن أول من يحرم من التعليم في ظل ضيق فرص التعليم بوجه عام، وفي الغالب تدفعهن العائلات إلى الزواج المبكر توفيراً لنفقاتهن، وتعاني النساء من الإحباط ومن العزلة ومن ضعف الدعم النفسي والصحي، في الوقت الذي يتحملن فيه أعباء مضاعفة في إعالة الأسرة وتسيير شئونها.

في هذا الإطار، قام وفد من منظمة المرأة العربية تترأسه سعادة السفيرة مرفت تلاوي المديرة العامة للمنظمة بجولة بدأت يوم الخميس الموافق 3 سبتمبر 2015 وامتدت حتى منتصف الشهر؛ وذلك لرصد أوضاع اللاجئات/النازحات في كل من لبنان والأردن والعراق، فضلاً عن مصر. وقد تنوعت اللقاءات التي أجراها الوفد بين لقاءات مع ممثلي المفوضية العليا لشئون اللاجئين وباقي الوكالات الأممية العاملة في الميدان، وكذا لقاءات مع حكومات الدول المستضيفة للاجئين، وزيارات لأماكن تمركز اللاجئين في المخيمات أو داخل المدن، ولقاءات مباشرة مع اللاجئين أنفسهم؛ وذلك للاطلاع على صورة إجمالية لأوضاعهم، ورسم صورة دقيقة لمشكلاتهم ومطالبهم.

وستستخدم المعلومات التي جمعها الوفد خلال الزيارة في إعداد تقرير يعرِّف بالمأساة الإنسانية التي يعانيها اللاجئون، ويضع توصيات ومقترحات لعلاجها بين يدي المعنيين. كما أعدت المنظمة فيلمًا قصيراً عن الوضع الإنساني للاجئين يحمل صوتهم إلى العالم.

أزمة اللجوء/النزوح في أرقام

إثر الأزمة في سوريا تدفق منها نحو 4ملايين لاجئ؛ توزعوا على دول الجوار كالتالي:

- يوجد في لبنان نحو مليون ومائة ألف لاجئ هم المسجلون رسميًّا، عدا غير المسجلين، وكان العدد الإجمالي قد وصل إلى نحو 1.5 مليون في وقت من الأوقات.

-وفي الأردن حاليًّا 630 ألف لاجئ مسجل رسميًّا حاليًّا، عدا عدد كبير من غير المسجلين؛ حيث يناهز العدد الإجمالي نحو مليون لاجئ.

-وفي كردستان العراق 255 ألف لاجئ مسجل رسميًّا،

-وفي مصر 130 ألف لاجئ مسجل رسميًّا، وهو عدد يصل إلى نحو 300 ألف باحتساب غير المسجلين،

ومن ليبيا، تدفق مئات الآلاف في صورة نازحين داخل ليبيا أو لاجئين إلى دول الجوار.

وداخل اليمن والعراق؛ تبرز ظاهرة النزوح الداخلي؛ إذ بلغ عدد النازحين داخليًّا في اليمن جراء الصراع نحو 1.2 مليون شخص، وفي العراق يستضيف إقليم كردستان نحو مليون نازح من المناطق التي سيطرت عليها داعش.

مسار الجولة

جولة وفد منظمة المرأة العربية
في
الجمهورية اللبنانية
من 3 إلى 2015/9/6

استهدفت جولة وفد المنظمة في لبنان رصد أوضاع واحتياجات اللاجئات السوريات في لبنان، وشهدت زيارات لأماكن تمركز اللاجئين في بيروت وعين الرمانة وطرابلس والبقاع، وزيارات لمكاتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين.

وفي مستهل الزيارة تم استقبال الوفد في منزل الرئيس العماد ميشال سليمان والسيدة الفاضلة وفاء سليمان بحضور أعضاء من اللجنة الوطنية لشئون المرأة.

استقبال الوفد في منزل رئيس جمهورية لبنان

يبلغ العدد الرسمي للاجئين السوريين في لبنان 1.13 مليون لاجئ سوري؛ وهو عدد ربما يرتفع إلى نحو مليون ونصف لاجئ باحتساب غير المسجلين رسميًّا.

وخلال لقاء وفد المنظمة مع ممثلي المفوضية العليا لشئون اللاجئين بينت السيدة ميراي جيرار ممثلة مكتب المفوضية في لبنان أنه فيما تزيد الاحتياجات الإنسانية والمعيشية للاجئين يومًا بعد يوم يقل الدعم الدولي في المقابل، وفيما كشفت نتائج استطلاع أجرته المفوضية منذ عام أن حوالي 40% من اللاجئين يضطرون للاستدانة لتوفير نفقات المعيشة؛ فقد زادت هذه النسبة -وفقًا لاستطلاع أجري العام الحالي- إلى 80%؛ مما يدل على مدى التدهور الذي آلت إليه الأوضاع. وكذلك ففي عام 2013 كان 32% من اللاجئين مؤمَنين غذائيًّا، وقد انخفضت هذه النسبة بشكل مؤسف إلى 7% عام 2015.

وأوضحت أن الدولة اللبنانية بدأت في نهاية العام الماضي في وضع قيود على دخول اللاجئين الجدد؛ نظرًا لارتفاع أعدادهم بشكل كبير، وقد أدت هذه القيود إلى تثبيت عدد اللاجئين عدا الزيادة التي تحدث نتيجة للمواليد الجدد الذين تواجههم مشكلة القيد.

على اليمين السيدة ميراي جيرار ممثلة مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين في لبنان وممثلي المنظمات الأممية في اجتماعهم مع وفد المنظمة

وكشف النقاش أن أهم مشكلات تواجه اللاجئ في لبنان هي المشكلات القانونية؛ وخاصة ما يتعلق **بالإقامة**؛ وذلك من حيث الحصول عليها أو تجديدها، والذي يجب أن يتم كل 6 أشهر؛ حيث تبلغ رسوم الإقامة 200 دولار للفرد أي 1000 دولار

لأسرة مكونة من 5 أشخاص؛ وهو عبء مالي كبير لا يستطيع اللاجئ أن يتحمله. كما تتضمن شروط الحصول على الإقامة توقيع تعهد بعدم العمل، والحصول على ضمان كفيل لبناني يتمثل عادة في صاحب الأرض أو العقار الذي يؤجره اللاجئ.

لاجئون يتقدمون بطلباتهم وشكاياتهم داخل مقر المفوضية العليا لشئون اللاجئين بلبنان

وعندما تنتهي إقامة اللاجئ فإنه يتعرض للحبس، ولا يمكنه تسجيل المواليد الجدد، ويُحرم أطفاله من دخول المدارس. وفي ظل عدم التمكن من العمل يتعرض اللاجئ لأزمة مالية كبيرة في تأمين حاجاته المعيشية من سكن وغذاء وكهرباء وماء ..إلخ. واستمرارًا للمشكلات القانونية فإن عدم توافر شهادات الزواج مع اللاجئين الذين تركوها مع ما تركوا خلفهم؛ تتسبب في مشكلات قانونية كبيرة لهم حيث لا يمكنهم قانونًا العودة إلى سوريا لجلب مثل هذه الوثائق ثم العودة إلى لبنان.

وهناك كثير من الأسر منقسمة بين سوريا ولبنان، ومع تقييد دخول السوريين إلى لبنان في الوقت الراهن؛ لم يعد بالإمكان لم شمل هذه الأسر. كما أن هناك سوريين دخلوا لبنان في بداية الأزمة ولم يسجلوا أنفسهم، واليوم نفذت مدخراتهم ولا يمكنهم اللجوء للمفوضية لتسجيل أنفسهم كلاجئين.

وإضافة إلى مشكلة الإقامة والعمل؛ هناك مشكلة **الايجارات المرتفعة**؛ فاللاجئ السوري في لبنان إما يقطن في مخيمات على أرض مستأجرة من مواطنين لبنانيين، أو ينتشر بين السكان اللبنانيين في المدن المختلفة، ويستأجر سكنًا في عقار مملوك لمواطن، وفي الحالتين يعاني من ارتفاع قيمة الإيجار، ومن استغلال أصحاب الأرض أو العقار لحاجته للسكن بالرفع المبالغ فيه لقيمة الإيجار.

وبالنسبة **للتعليم**؛ فمن بين 400 ألف طفل في سن المدرسة؛ فإن الربع منهم فقط هو من يتمكن من الالتحاق بالمدرسة، وقد كانت المفوضية تنفذ برامج لدعم إدماج الأطفال بالمدارس من خلال تمويل فترات مسائية، كما كانت إلى وقت قريب تتبنى برامج لحل مشكلة نفقات الانتقال من المنازل إلى المدارس وأماكن التدريب البعيدة؛ لكن هذا لم يعد بالإمكان نتيجة لانخفاض الدعم الدولي. وهناك صعوبة أكبر في توفير التعليم للأولاد في المراحل الأعلى من المرحلة الابتدائية. وتظل هناك مشكلة إضافية قوامها أن الطالب السوري قد تلقى التعليم في بلاده باللغة العربية، في حين أن الدراسة في لبنان باللغتين الإنجليزية والفرنسية؛ مما يؤدي إلى تأخر الطلاب السوريين وإشعارهم بالعجز والدونية.

بالإضافة إلى ذلك فإن ضيق المعاش يؤدي إلى ارتفاع معدلات **العنف** بكافة صوره، وانتشار المتسولين وظهور البغاء، وارتفاع معدلات الاستغلال من قبل أرباب العمل الذين يستغلون حاجة اللاجئ لأي عمل بأقل دخل.

حوار سعادة السفيرة مرفت تلاوي مع إحدى اللاجئات السوريات حول المشاكل التي يعانين منها.

التقى وفد المنظمة كذلك مع ممثلين من المجتمع المدني من جهات دولية وإقليمية يعملون لصالح اللاجئين. وقد أشار هؤلاء مجددًا إلى تحديات انخفاض التمويل الدولي والتي تتزامن مع تفاقم المشكلات اليومية، وركزوا على المرأة اللاجئة التي تواجه مشكلة الافتقار للأمن، وارتفاع معدل العنف، وإجبار الأهل على الزواج المبكر لتوفير نفقة إعاشتها، فضلاً عن حرمانها من التعليم والذي يعد دافعًا إضافيًا للزواج المبكر. وتتعرض النساء للاستغلال الجنسي في أماكن العمل وقد يضطر بعضهن للجوء للبغاء لتأمين الحاجات الأساسية لأسرهن، لاسيما مع غياب العائل سواء لوجوده في سوريا عاجزًا عن اللحاق بهم، أو لكونه ميتًا أو معتقلاً لأسباب مختلفة.

والمشكلة أن المتعرضات للعنف أو الاستغلال لا يتقدمن بشكايات إما نظرًا للتقاليد وإما لعدم وجود أوراق ثبوتية معهن.

وتشكل النساء والأطفال حوالي 80% من إجمالي اللاجئين، وهناك 20% من النساء البالغات يعشن وحيدات مع أطفالهن، ويتعرضن في كثير من الأحيان لاستغلال أرباب العمل الذين يشغلونهن بأرخص الأجور.

وأشار ممثلو المجتمع المدني إلى بحث برنامج جديد قوامه تشكيل فرق متحركة تنتقل إلى تجمعات النساء وتطلع على مشكلاتهن، وتتجاوز بذلك مشكلة خوفهن من التقدم ببلاغ من قبل الضحايا في حالات العنف الجنسي، كما سيتم إنشاء مراكز مخصصة للنساء، يكون العاملون فيها من النساء فحسب.

كما أشار ممثلو المجتمع المدني إلى تفاقم مشكلة الزواج المبكر، وأنه في عام 2014 بلغت نسبة الفتيات المتزوجات أقل من 18 عامًا حوالي 67%.

وتقدم هيئات المجتمع المدني النشطة في لبنان خدمات التدريب لتأهيل اللاجئين على حرف وأعمال بسيطة يقومون بها داخل تجمعاتهم وبشكل خفي وغير نظامي؛ لأن العمل محظور على اللاجئ بوجه عام.

وقد لمس وفد المنظمة حجم وحيوية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في لبنان لصالح اللاجئين والذي يأتي في إطار الدور النشط للمجتمع المدني اللبناني بوجه عام.

مجموعة من أطفال اللاجئات في مركز رعاية داخل مؤسسة عامل ببيروت

وقد قام وفد المنظمة في هذا الإطار بزيارة لمقر مؤسسة عامل للتنمية الاجتماعية ببيروت، وهي مؤسسة تعمل منذ السبعينيات وتقدم حاليًا طائفة كبيرة من الخدمات للاجئات في مجال التعليم والتدريب، تشمل تعليم اللغات الانجليزية والفرنسية والكومبيوتر وتعليم حرف مثل صناعة الحلويات والتطريز والتجميل والتمريض والطباعة على القماش وصناعة الإكسسوار، فضلاً عن تقديم استشارات نفسية واجتماعية، والتدريب على مهارات التواصل وإدارة النزاعات وتربية الأطفال. كما يوجد بالمؤسسة مركز لرعاية الأطفال الصغار.

وقد التقى الوفد مع العاملات في المؤسسة، كما التقى بمجموعة من اللاجئات السوريات المستفيدات من خدماتها. ودار معهن حوار تفصيلي حول التحديات التي يواجهنها حيث عبرن بالأخص عن قلقهن من ارتفاع تكلفة المعيشة وانتشار الجهل بين الأطفال.

التقى الوفد كذلك بمجموعة من الفتيات السوريات في عمر يتراوح بين 13 و18 عامًا، وقد عبرن عن أن أهم مشكلاتهن هي حرمانهن من التعليم. تلا ذلك لقاء مع عدد من المتطوعات المتعاونات مع مؤسسة عامل وهن من اللاجئات أيضًا، ويعملن على توعية الدوائر اللائي ينتمين إليها بخدمات المؤسسة، وييسرن وصولهن إلى هذه الخدمات، وقد ركزن على الاستغلال الذي يتعرض له الأطفال الصغار الذين يعملون لفترات طويلة بأقل الأجور لإعاشة أسرهم، أشرن كذلك إلى الضغوط النفسية الرهيبة التي يعانيها جميع أفراد الأسرة السورية، والتي أدت إلى زيادة ظاهرة العنف الأسري إلى حد كبير. وأشرن أيضًا إلى استغلال أصحاب المدارس الخاصة وحظر الحكومة التجمعات التعليمية الخاصة بالسوريين. وأكدن أنه في مواجهة ضيق المعاش بلبنان تتزايد الرغبة بين السوريين للهرب إلى تركيا وأوروبا رغم ما يكتنف ذلك من مخاطر جمة.

في محطة تالية اتجه الوفد لطرابلس بالشمال؛ حيث زار **مركز خدمات اجتماعية في الكورة**. وهو أحد عدة مراكز تابعة للمفوضية العليا لشئون اللاجئين وهيئة كاريتاس لبنان Caritas؛ وهو يخدم مئات اللاجئين من أصل 270 ألف لاجئ موجودين في الشمال اللبناني بوجه عام

تعـد أوضاعهـم هـي الأسـوأ بـين اللاجئـين السـوريين في لبنـان.

ناقـش الوفـد مـع ممثـلي المركـز مشـاكل اللاجئـين مجـددًا وعـلى رأسـها مشـكلة الإقامـة ، وطُرحـت مسـألة مخاطبـة الحكومة اللبنانيـة في اسـتثناء المـرأة والطفـل مـن هـذه الرسـوم. وتمت الإشـارة إلى أن النسـاء يتعرضن أحيانًـا لابتـزاز متعـدد الأشـكال (جنـسي، أداء عمـل مجـاني...) مقابـل الحصـول عـلى ضـمان الكفيـل.

في اجتماع مع اللاجئات السوريات بمنطقة الكورة شرحن معاناتهن في الخروج من سوريا وفي الحياة تحت ظل اللجوء

وقـد تـم التأكيـد عـلى الحاجـة لمزيـد مـن هـذه المراكـز التـي تقـدم خدمـات واسـعة للاجئـات، وتسـاعدهن عـلى تحمـل محنتهـن مـن خـلال وسـائل عـدة؛ ليـس فقـط التدريـب والتوعيـة، وإنمـا مـن خـلال خلـق حيـز لهـن يمارسـن فيـه خصوصيتهـن، ويفقـدن شـعورهن بالعزلـة ويتواصلـن فيـما بينهـن، ويكتسـبن ثقـة في أنفسـهن عـبر مـا يتعلمنـه مـن مهـارات جديـدة، ويتخلصـن إلى حـد مـا مـن شـعور الإحبـاط المخيـم عليهـن نتيجـة لأوضاعهـن الصعبـة.

وقـد تـلا ذلـك لقـاء مـع متطوعـات مـن اللاجئـات السـوريات يعملـن مـع المركـز، وقـد روت كل منهـن مأسـاتها الشـخصية في الهـروب مـن سـوريا تحـت وطـأة الصدامـات الدمويـة بـين الفرقـاء وتعرضهـن وأسرهـن في كثـير مـن الأحيـان لعنـف مبـاشر واضطهـاد ومجـازر بشـعة، ومحنـة فقـدان الأهـل والتعـرض لصدمـات عصبيـة ثقيلـة كان لهـا آثـار بالغـة السـوء عـلى أطفالهـن الذيـن يعـاني كثـير منهـم مـن أمـراض نفسـية تطـورت لـدى البعـض إلى أمـراض عضويـة مثـل البهـاق، فضـلاً عـن الأطفـال المعاقـين وأصحـاب الأمـراض المزمنـة الذيـن لا يتحمـل أهلهـم نفقـات علاجهـم الباهظة في لبنـان. وقـد أشـير إلى أن المعاقـين مثـلاً كان بالإمـكان توفـير أطـراف صناعيـة لهـم في بدايـة الأزمـة؛ الأمـر الـذي لم يعـد متاحًـا في ظـل انخفـاض الدعـم الـدولي. . وأثـرن مشـكلة النسـاء المعيـلات اللائي يفتقـرن للدعـم ولا يسـتطعن العمـل ويلجـأن أحيانًـا للتسـول.

وعكسـت المناقشـات شـعورًا عامًّـا لـدى اللاجئـات بـأن المجتمـع الـدولي قـد تخـلى عنهـن؛ مـما يدفعهـن للتفكـير الجـدي في الهـروب غـير الشرعـي إلى خـارج لبنـان.

والتقـى الوفـد مـع مجموعـة مـن الشـابات المتدربـات في المركـز عـلى حـرف الخياطـة والتطريـز والتجميـل، وتـم التركيـز عـلى أهميـة أن يكـون لـدى المتدربـة خطـة لحياتهـا، وألا تستسـلم لإحباط مأسـاتها، وتنظـر للمسـتقبل وتكـون مصـدر دعـم لنفسـها وأسرتهـا.

كـما التقـى الوفـد مـع الأطفـال الصغـار الذيـن يأتـون إلى المركـز، وقـد كشـف الحديـث معهـم عـن قـدر كبـير مـن النضـج المبكـر والإحسـاس بواقـع المشـكلة التـي يعيشـونها؛ مثـل افتقـاد بعـض أفـراد العائلـة والفقـر الشـديد.

في لقاء مع أطفال اللاجئين السوريين في مركز خدمات اجتماعية بالكورة

انتقـل الوفـد عقـب ذلـك لزيـارة مخيـم كاهـل وقـام بجولـة داخلـه والتقى بعـدد من اللاجئـات داخـل أحـد الخيـمات المخصصـة لهـن، والتـي تبنـى عـادة بالبلاسـتيك المقـدم مـن مكاتـب المفوضيـة عـلى أرض مؤجـرة مـن لبنانيـين. ويعيـش في كل خيمـة عـدة أسر بإيجـار شـهري بنحـو 100 دولار عـلى الأقـل للخيمـة، وقـد أوضحـت الجولـة أن المفوضيـة أنشـأت حمامـات بسـيطة بـين الخيـام بواقـع حـمام لـكل أسرة، كـما تقـوم بتزويـد كل أسرة ببرميلـين مـن الميـاه أسـبوعيًّا فضـلاً عـن ميـاه الـشرب التـي يقـوم اللاجئـون بشرائهـا.

جانب من الحياة في مخيم كاهل في طرابلس

وفي محطتـه الأخـيرة بلبنـان اتجـه الوفـد إلى البقـاع، وزار **مخيـم زحلـة بمنطقـة المـرج**. المخيـم يضـم أكـثر مـن 1000 لاجـئ. وقـد طـاف الوفـد أرجـاء المخيـم ثـم اجتمـع في أحـد الخيـام مـع مجموعـة كبـيرة مـن النسـاء لمناقشـة مشـكلاتهن وتطلعاتهـن؛

وتتشابه مشكلات اللاجئين في نخيم زحلة مع المشكلات التي يعانيها اللاجئ السوري في لبنان بوجه عام، وعلى رأسها ارتفاع إيجار الخيمة (لا يقل عن مليون ليرة في العام للخيمة)، وقيمة الخدمات مثل الصحة والكهرباء، وغياب التعليم، وسوء الصرف الصحي، فضلاً عن مشكلة الإقامة وصعوبات تجديدها، وخوف الأمهات والزوجات على أبنائهن وأزواجهن الذين يتم إلقاء القبض عليهم من قبل السلطات بشكل دائم. هذا إلى جانب صعوبة العيش داخل الخيام حيث تكون شديدة الحرارة في الصيف، وشديدة البرودة في الشتاء، وتتحول أرضها الرملية إلى طين بفعل الأمطار.

الأطفال في مخيم زحلة

من جانب آخر، **أوضحت لقاءات الوفد مع مسئولين حكوميين رفيعي المستوى** أن الضغط الواقع على لبنان كبير؛ خاصة وأنها دولة صغيرة لا يتعدى سكانها أربعة ملايين نسمة، وهي تستضيف ما يعادل ربع عدد سكانها. وحيث تتميز لبنان بمجتمع مدني نشط؛ فإن هذه سمة يستفيد منها اللاجئون بشكل عام في صورة مجموعة متنوعة من الخدمات، وإن كانت هذه الخدمات قد بدأت تتأثر نتيجة لانخفاض الدعم الدولي.

أثير كذلك خلال النقاش مع المسئولين الحكوميين مسألة عدم الثقة بين الحكومة اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة التي عادة ما تُحمّل الحكومة مسئولية الوضع المأساوي للاجئين، غير آخذة في الاعتبار الضغوط الواقعة على الحكومة نفسها. وفي الحقيقة فإن الحكومة

اللبنانية لم تعد قادرة على تحمل العبء الاقتصادي للاجئين، خاصة وأن الوضع الاقتصادي في لبنان قد تأثر كثيراً بانخفاض التجارة بين لبنان وسوريا بعد الأزمة. كما عبر المسئولون الحكوميون عن أن مشكلة ارتفاع قيمة الإيجارات والخدمات هي مشكلة يواجهها المواطن اللبناني نفسه، كما أن الحكومة لا تستطيع أن تسمح للاجئين بالعمل لأن في ذلك تمهيد لاستيطان دائم على أرضها؛ وهو ما لا يمكن أن تسمح به أي دولة.

لقاء مع اللاجئات في إحدى خيام زحلة

جولة وفد منظمة المرأة العربية
في
المملكة الأردنية الهاشمية
من 7 إلى 2015/9/8

استهل وفد منظمة المرأة العربية جولته في الأردن بزيارة المكتب الإقليمي للمفوضية العليا لشئون اللاجئين عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث عقد عدة لقاءات كان أولها مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة المعنية بقضايا اللاجئين السوريين وعلى رأسهم المنسق العام السيد روب جينكنز، كما ضم اللقاء مسئولين من اليونيسيف، ومن مكتب الأمم المتحدة للسكان، ومن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وأوضح المسئولون الأمميون أن العدد الرسمي للاجئين السوريين في الأردن يبلغ حسب سجلات المفوضية 630 ألف لاجئ؛ حيث يقل العدد بشكل مستمر نتيجة لحالات مغادرة البلاد. ويقطن نحو 15% من العدد الإجمالي للاجئين في مخيمات.

وبوجه عام تتكرر ملامح الأزمة الإنسانية لدى مجتمعات اللاجئين كافة، لكن هناك اختلافات يمكن تمييزها بوضوح بين الوضع في لبنان والوضع في الأردن.

أهم ملامح الاختلاف أن أرض المخيمات في الأردن تملكها الدولة فلا تؤجر للاجئ؛ إنما في خارج المخيمات يلجأ اللاجئون إلى التأجير مثل المواطنين العاديين، كذلك لا توجد مشكلة فيما يتعلق بتكلفة الحصول على الإقامة؛ إذ قامت الحكومة بتخفيض هذه الرسوم.

كذلك ففي مقابل الدور النشط للمجتمع المدني في لبنان؛ يبرز دور الدولة بوضوح في المملكة الأردنية، وأكد ممثلو وكالات الأمم المتحدة أن هناك تعاونًا وتنسيقًا كاملاً بينهم وبين المملكة من أجل التعامل الأمثل مع ملف اللاجئين السوريين على الأراضي الأردنية.

وقد اتضح من النقاش مع المسئولين ومع اللاجئين أن أهم مشكلة تواجه اللاجئ السوري في الأردن هي مشكلة **عدم السماح للاجئ بالعمل**؛ حيث يظل السماح بالعمل هو المطلب الأول للاجئ السوري، لكن المجتمع الأردني-الذي كانت له تجربة سابقة مع اللاجئين الفلسطينيين- يخشى من أن يكون فتح سوق العمل أمام السوريين تمهيدًا لبقاء مستديم لهم على الأراضي الأردنية.

وأوضح ممثلو الوكالات الأممية أنه يمكن التفاوض حول هذه المسألة والوصول إلى حل وسط مفاده عدم فتح جميع القطاعات الاقتصادية أمام السوريين، والاكتفاء بفتح القطاعات التي لا تكون فيها منافسة بين السوريين وبين الأردنيين؛ وذلك مثل قطاع الزراعة على وجه الخصوص.

في لقاء مع ممثلي المفوضية العليا لشئون اللاجئين وممثلي الوكالات الأممية في الأردن

وأشار مسئولو الأمم المتحدة إلى الانخفاض الكبير في الدعم الدولي الذي يزيد من وطأة الضغوط المعيشية على اللاجئين، والذين يعيش أكثر من 85% منهم تحت خط الفقر.

وأشار النقاش إلى جهود المنظمات الأممية في حماية المرأة من العنف الذي ينبع من الأوضاع الاقتصادية الضاغطة، وجهودها كذلك في رفع الوعي حول تنظيم النسل والصحة الإنجابية وخطورة الزواج المبكر، والاتجاه نحو إشراك الرجال أنفسهم في برامج لحماية النساء من العنف.

وقد التقى وفد المنظمة مع السيدة روبن إليس نائب المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفريق العمل بالمكتب الإقليمي بعمان؛ حيث تم إلقاء الضوء -عبر نظرة مقارنة- على أوضاع اللاجئين في كل من لبنان والأردن والعراق. وأوضحت السيدة إليس أن الخطة الاستراتيجية للاجئين للعام 2015-2016 يتطلب تنفيذها 5.5 مليارات من الدولار؛ وهو رقم ضخم تم جمع 1.67 مليار دولار منه فحسب.

في لقاء مع الفريق الإقليمي لمكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالأردن

وقد شهدت المناقشات التركيز على قضايا الشباب والمرأة، وأهمية العمل على إدماج شباب اللاجئين، والنظر إليهم كطاقة إيجابية يمكن استغلالها في المجتمع المضيف، وكذلك أهمية العمل على توفير التعليم والعمل للشباب وللمرأة وتوفير الحماية لها، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لحركتها، وخاصة قوانين الأحوال الشخصية وما يتعلق مثلاً بالوصاية على الأطفال، في ظل مستجدات الواقع، وكون أغلب اللاجئين من النساء المعيلات الوحيدات.

من ناحية أخرى التقت سعادة السفيرة مرفت تلاوي والوفد المرافق لها معالي الوزيرة ريم أبو حسان وزيرة التنمية الاجتماعية الأردنية في مكتبها بمقر وزارة التنمية الاجتماعية بعمان؛ حيث تناقشتا حول أوضاع اللاجئين السوريين في الأردن، والجهود الأردنية المبذولة لدعمهم.

وأوضحت معالي الوزيرة ريم أبو حسان أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسئولة الأساسية عن قضايا اللاجئين، وأن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل مع اللاجئين في نطاق اهتمامها في المجالات الاجتماعية خاصة قضايا المرأة والطفل. وأشارت إلى أن الأردن يتبنى "الخطة الوطنية للاستجابة للأزمة السورية"؛ وهي تنقسم إلى قسمين: الأول يتعلق بحماية اللاجئين، والثاني يتعلق بدعم وتمكين المجتمعات المحلية المستضيفة للاجئين.

وأضافت أن الأردن يضم مخيم الزعتري والأزرق، فضلاً عن مخيمات متخصصة للمنشقين العسكريين. وأن حوالي 15% فقط من اللاجئين يعيشون بالمخيمات، بينما يعيش حوالي 85% خارجها، موزعين على كل المحافظات. ويوجد بشمال الأردن ما يقارب الـ 40% أو الـ 45% من المجموع الكلي للاجئين. وبينت أن التركيبة السكانية للأردن تغيرت في ظل التواجد الكثيف للاجئين.

في لقاء مع معالي الوزيرة ريم أبو حسان وزيرة التنمية الاجتماعية الأردنية

وأضافت معاليها أن الوزارة تعنى بدعم المجتمعات المستضيفة التي تتعرض لضغوط مختلفة نتيجة لوجود اللاجئين؛ خاصة وأن جميع المعونات تذهب للاجئين في المخيم الذين يمثلون فقط 15% من مجموع اللاجئين؛ فعلى سبيل المثال قلت الفرص التعليمية للطالب الأردني فتم الرجوع لنظام الفترتين في المدارس بعدما تم الغاؤه، كما ارتفعت الإيجارات بشكل كبير. وهناك أمراض كانت قد انقرضت بدأت في الظهور من جديد، فضلاً عن شيوع ظواهر مثل السلوكيات العنيفة، والتسول، والسرقة؛ خاصة السرقة المصحوبة بالعنف. وبينت أن الوزارة تعتزم إعداد دراسة عن الآثار غير المباشرة لأزمة اللجوء على المجتمع الأردني.

وأشارت إلى أن القضايا التي ينظمها القانون الأردني (مثل قضية العنف ضد المرأة التي صدر بشأنها قانون عام 2008، ويجري الآن العمل على تعديله) تقوم الوزارة بتطبيق أحكام القانون بشأنها مع السوريين أيضًا. كما يغطي مجال اهتمام الوزارة قضايا الأحداث؛ حيث تتفاقم الجرائم التي يرتكبها السوريون الصغار تحت سن 18 سنة، كذلك تتفشى ظاهرة التسول، ويتم وضع المتسولين في مراكز خاصة لإعادة التأهيل. وأوضحت أن دار الوفاق الأسري بفروعها تتعامل مع قضايا اللاجئين السوريين وعلى رأسها قضايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي تحت مسمى الزواج المبكر.

كما أشارت معاليها إلى أن الاهتمام باللاجئ يبدأ منذ دخوله الأردن، وأن حرس الحدود الأردني يبذل جهودًا مشهودة في هذا المضمار، مشيرة إلى أن الدولة رفضت وجود المفوضية العليا لشئون اللاجئين على حدودها، معتبرة أن هذه مهمة الحرس الوطني. وأضافت أن المفوضية كانت تدير المخيم بنفسها، ثم تدخلت وزارة الداخلية لإدارة المخيم أمنيًّا ولوجستيًّا.

ويعتبر الحضور الحكومي الأردني الكثيف في معالجة ملف اللاجئين خصوصية تتميز بها الأردن بالمقارنة بباقي الدول التي تستقبل اللاجئين السوريين.

ويوجد داخل المخيم قسم لحماية الأسرة، وشرطة للأحداث؛ بل ومحكمة شرعية من أجل معالجة مشكلة زواج القاصرات الذي يتم دون توثيق للعقود. ويحصل اللاجئ على بطاقة لاجئ، وستتحول هذه البطاقة إلى smart card وسيتم استخدام بصمة العين.

ورغم هذه الجهود تزيد الضغوط على المخيمات نتيجة لانخفاض الدعم الدولي؛ مثال ذلك انسحاب برنامج الأغذية العالمي من تقديم المعونات؛ مما سيسبب نقصًا كبيرًا في إمدادات الغذاء.

وبينت معاليها أن خطة الاستجابة الوطنية لم يتوفر من التمويل المطلوب لها إلا 10%، وأن الضغوط الاقتصادية قد تخلق توترات اجتماعية بين المجتمعات المحلية المضيفة وبين اللاجئين، كما أشارت إلى أن الفقر يدفع لانتشار العنف والأفكار المتطرفة بين الشبيبة السوريين؛ وقد برز هذا في الحالات التي تستقبلها دور الأحداث التابعة للوزارة.

وأشارت إلى أنه بالنسبة لدعم الشباب السوري؛ فهناك مشروع لإقامة مشروعات مشتركة بين الشباب الأردني والسوري؛ حيث الشاب الأردني هو الذي بإمكانه الحصول على التمويل، فيما يشارك السوري بالجهد، ويمكنه جلب يد عاملة.

وبالنسبة للأطفال؛ فقد تم الاتفاق مع اليونيسيف حول برنامج لوضع الأطفال السوريين الذين يفتقدون لعائل مع أسر سورية موجودة في الأردن، وتشهد المرحلة الأولى محاولة دمج 500 طفل.

وبالنسبة للإقامة فقد أوضحت معالي الوزيرة أن تجديد الإقامة لا يتطلب رسومًا؛ إنما يتطلب كشفًا طبيًا، وأن الحكومة تشجيعًا للمواطنين على التسجيل؛ قامت بتخفيض المبلغ المخصص للكشف الطبي من 30 دينارًا إلى 5 دنانير.

وعن التعاون مع الأمم المتحدة أوضحت معاليها أن التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها أفضل وأيسر من التعامل مع منظمات المجتمع المدني الدولية؛ مثل أوكسفام وكاريتاس وsave the children ، وأخذت على هذه الجمعيات أنها قد تلقت المساعدات الضخمة التي ضخها المجتمع الدولي في بداية الأزمة ولم يتم استثمارها بشكل جيد لصالح اللاجئين؛ إنما خصصت نسب كبيرة منها 40% كرواتب لموظفيها؛ حتى الموظفين في مكاتب دول المقر في أوروبا.

من المشغولات الفنية للاجئين في مؤسسة الهاشمي للتنمية الإنسانية

وقد زار الوفد مؤسسة الهاشمي للتنمية الإنسانية، واطلع على أعمال فنية بديعة من الخزف المزخرف والمشغول يدويًا من صنع اللاجئات السوريات.

كذلك قام الوفد بتخصيص أحد أيام جولته في الأردن لزيارة مخيم الزعتري؛ حيث التقى العقيد عبد الرحمن العموش ممثل الحكومة الأردنية في المخيم، وكذلك مجموعة من ممثلي المنظمات الدولية العاملة في المخيم والتي تضم المفوضية العليا لشئون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واليونيسيف، وبرنامج الغذاء العالمي، فضلاً عن جمعية العون الصحي الأردنية، وقد قاموا جميعًا بتقديم عروض حول الجهود المبذولة لخدمة اللاجئين في المخيم الذي يضم 84 ألف لاجئ على مساحة 4 كيلومترات مربعة.

في لقاء مع ممثل الحكومة الأردنية وممثلي المنظمات الأممية في مخيم الزعتري

وأوضحت النقاشات الخصوصية التي يدار بها مخيم الزعتري، والتي تتمثل في التنسيق الكامل بين وكالات الأمم المتحدة وبين الحكومة الأردنية.

وقد فتحت القوات المسلحة الأردنية 45 نقطة لاستقبال اللاجئين على شريط حدودي طوله 365 كم؛ حيث تقوم بنقلهم لمراكز الاستقبال. وقد شرح ممثلو المنظمات الخدمات التي يتم تقديمها للاجئين؛ حيث توجد 12 مدرسة تضمن مكانًا لكل طفل في المخيم، وتوجد ثلاثة مستشفيات هي الأردنية والمغربية والسعودية، وتوجد 10 مراكز صحي، وتتوفر بالمخيم وحدات لحماية الأسرة تختص بحماية النساء والأطفال، وشرطة للأحداث، ومحكمة شرعية، ويوجد أكثر من 3000 دكان يديرها اللاجئون، ويتم صرف المعونات عن طريق الكروت الذكية من ماكينات الصرف، وتتوفر إمدادات المياه إلى المخيم عن طريق صهاريج متنقلة تقوم بملء خزانات المياه لدى اللاجئين. ويُسمح للاجئ بالخروج من المخيم والعودة إليه من خلال الحصول على إجازة من إدارة المخيم. وقد كانت إدارة المخيم تصدر يوميًّا 700 إجازة، زادت بطلب من المفوضية إلى 1700 إجازة في اليوم.

كما قامت إدارة المخيم باستصدار قرار من مجلس الوزراء بغرض إعفاء اللاجئين من غرامات عدم توثيق عقود الزواج؛ حيث تبلغ قيمة الغرامة 100 دينار. والهدف من ذلك كان تشجيع الجميع على توثيق الزواج، واستفاد من هذا القرار 3800 حالة.

بطاقة ذكية لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين في الأردن

وقد أكد ممثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين وجود تعاون كامل بين المفوضية والحكومة الأردنية؛ يساعد على ذلك أن الضباط الأردنيين لديهم خبرة كبيرة في مجال حفظ السلام. والتنسيق والتعاون بين الطرفين لا ينفي الخلاف؛ إنما هو جسر لإدارة إيجابية لأي خلاف.

وعبر المسئولون بالمخيم عن توجيه عناية خاصة للمرأة من الناحية الصحية، ومن حيث الحماية من العنف، ومعالجة ظاهرة الزواج المبكر التي تقلصت نسبيًّا في السنة الأخيرة.

وأوضح مسئول برنامج الأغذية العالمي أن نقص التمويل يؤثر بعمق على نشاط البرنامج، وأن البرنامج يصنف اللاجئين إلى فئات هشة (عددها 229 ألف شخص) وفئات تحت خط الفقر (211 ألف شخص)، وفيما دأب البرنامج على تقديم 20 دينار شهريًّا لكل شخص؛ فقد أصبح عاجزًا عن الاستمرار في تقديم هذا الدعم، وستستمر فقط الأسر تحت خط الفقر بالحصول على نصف المبلغ (10 دنانير) لأن هذه الفئة لن يكون بمقدورها الاستمرار في الحياة إذا انقطع عنها الدعم، فيما لن تحصل العائلات في وضع الهشاشة على شيء.

وقد عبر ممثلو المنظمات الدولية عن الحاجة الكبيرة للدعم المالي لضمان القدرة على استمرار الخدمات التي يقدمونها، وحتى لا يجبر اللاجئ على الهرب لأوروبا كخيار وحيد لاستمرار الحياة.

عقب ذلك قام وفد المنظمة برئاسة المديرة العامة بجولة داخل أرجاء المخيم؛ حيث زار مراكز الخدمات الصحية والاجتماعية، ودور رعاية الأطفال، ومراكز التدريب الحرفي، وتعليم مهارات اللغة والحاسب؛ حيث زار مراكز للأطفال تابعة لليونيسيف وواحة المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومراكز توعية وإرشاد وخدمات صحية تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، كذلك زار أحد المنازل والتقى بعائلة سورية كاملة، وناقشها حول مشكلاتها وآمالها للمستقبل.

في لقاء مع مقدمي الخدمات الاجتماعية للاجئين في الزعتري

لقاء مع اللاجئات في مخيم الزعتري

طفلة عمرها ساعات في مركز الرعاية الصحية بمخيم الزعتري

جانب من المشروعات الاقتصادية لتشغيل اللاجئين داخل مخيم الزعتري

وعقب زيارة المخيم توجه الوفد إلى دار الوفاق الأسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية؛ حيث استقبلته الدكتورة زين العبادي مديرة الدار وأطلعت السفيرة مرفت تلاوي على نشاطه في خدمة اللاجئين.

نماذج من مئات الدكاكين التي يعمل بها اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري

جولة منظمة المرأة العربية

في

جمهورية العراق

من 9 إلى 2015/9/11

UNICEF
JEN

في العراق حيث المحطة الأخيرة لرحلة وفد منظمة المرأة العربية؛ اقتصرت الزيارة على أربيل عاصمة إقليم كردستان، الذي يضم عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريين والنازحين العراقيين.

بدأ الوفد جولته بزيارة إلى مقر المفوضية العليا لشئون اللاجئين في أربيل؛ حيث التقى الوفد مع السيد جوزف مركس منسق المفوضية في الإقليم، ولفيف من المسئولين من الوكالات الأممية.

أوضح النقاش أن إقليم كردستان يضم نحو 1.2 ملايين لاجئ ونازح (منهم 255 ألف لاجئ سوري) في منطقة تعدادها الأصلي 5 ملايين نسمة.

وأشار إلى أن إقليم كردستان يضم 9 مخيمات: 4 في دهوك و4 في أربيل وواحد في السليمانية، وأن 62% من اللاجئين يعيشون خارج المخيمات.

لقاء مع السيد جوزف مركس منسق المفوضية العليا لشئون اللاجئين وبعض ممثلي المنظمات الأممية بإقليم كردستان

كما أكد أن الحكومة الكردية تعامل اللاجئ والنازح بكرم كبير؛ حيث تمنحه حق العمل وتفرض عليه رسوم إقامة زهيدة، كما تُعفي اللاجئ داخل المخيم من رسوم الإقامة.

ورغم الجهود الكبيرة من قبل الحكومة ووكالات الأمم المتحدة فإن ارتفاع العدد يضغط على الخدمات بشكل كبير، ولم يعد بالإمكان تلبية جميع الاحتياجات، خاصة الخدمات الصحية والتعليمية والغذاء، كما أن مشكلة البطالة في المجتمع ككل تؤثر على فرص عمل اللاجئ. وتحتاج النساء بصفة خاصة لدعم كبير وتفهم لاحتياجاتهن -خاصة النفسية- إثر ما يخبرنه من أحداث مأساوية.

تلا ذلك انتقال الوفد إلى مقر المجلس الأعلى لشئون المرأة بكردستان؛ حيث استقبلته السيدة بخشان زنكنة الأمين العام للمجلس. وقد أشارت السيدة بخشان إلى الويلات التي تتعرض لها النساء خاصة الأزيديات والمسيحيات على يد داعش التي اختطفت آلاف الرجال والنساء. وأشارت إلى مأساة الاغتصاب الذي تتعرض له النساء والفتيات دون أن يوجه العالم

اهتمامًا كافيًا لهذه المسألة الخطيرة. وقالت إن الانتهاكات تشمل الاغتصاب وحتى البيع والشراء. كما لفتت النظر إلى أن المجتمع الكردستاني الذي يستقبل هذه الحالات يسعى بكل الطرق لتوفير الحماية والدعم لها خاصة الدعم النفسي. وأشارت إلى جهود المجلس الأعلى من أجل دعم الأطفال؛ خاصة الذين فقدوا الأب والأم في هذه الأحداث المأساوية، وأوضحت أن المجلس تقدم بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يدين بشكل واضح وصريح الاعتداءات الجنسية والعنف الذي تعرضت له النساء الأزيديات. كما أشارت إلى ضرورة إثارة هذا الموضوع في القمة العالمية حول تمكين المرأة التي ستعقد في نهاية سبتمبر الجاري، كذلك لفتت الانتباه إلى أن الأهداف الـ17 التي تشكل الأجندة الدولية الجديدة للتنمية المستدامة لا تعبر عن الواقع المأساوي للمرأة في المنطقة العربية، وكذلك لا تتضمن أهدافًا تخص الطفل، وشددت على ضرورة أن يكون في هذه الأهداف بنود مستقلة تتعلق بحماية المرأة وحماية الطفل؛ خاصة وأن الازمات المشتعلة في المنطقة لن تنتهي اليوم، وبالتالي هي جزء أصيل من أجندة ما بعد 2015.

لقاء الوفد مع السيدة زنكان بخشنة المدير العام للمجلس الأعلى للمرأة بإقليم كردستان

في محطته التالية في العراق، اتجه الوفد إلى مخيم دارشكران المخصص للاجئين السوريين، واستقبله ممثلو حكومة كردستان المسئولون عن المخيم، كما التقى بمجموعة من اللاجئات السوريات اللاتي عبرن عن تقديرهن لما تقدمه حكومة كردستان من دعم لهن، وعبرن في الوقت نفسه عن مجموعة من المشكلات على رأسها مشكلة البطالة التي يعاني منها الجميع؛ فرغم أن حق العمل مكفول لكن لا توجد فرص عمل، وهناك مشكلة انقطاع الكهرباء في المناخ شديد الحرارة، ونقص خدمات التعليم، وقصور الخدمة الصحية؛ خاصة فيما يتعلق بأجهزة الأشعة والعلاجات المختلفة وسيارات الإسعاف، وكذا انخفاض الدعم المكون من المواد الغذائية الأساسية إلى حد كبير، وعدم تيسر الانتقالات داخل المخيم؛ مما يؤثر في حالات الطوارئ المرضية. وأعربت النساء عن توافر الأمن في المخيم، وقيام الشرطة بواجبها على أكمل وجه في هذا المضمار.

لقاء مع اللاجئات السوريات في مخيم دارشكران بأربيل

وأشارت الفتيات إلى أن الشهادات الدراسية غير معترف بها؛ ولذلك يعزف الأهالي عن إرسال أولادهم للمدارس؛ مما يسهم في تعزيز مشكلة الزواج المبكر.

وقد طلبت اللاجئات إقامة مشروعات تنموية يعملن بها لتساعد على تحسين حياتهن، وشددن على حاجتهن إلى علاجات وأجهزة أشعة، ونادٍ رياضي.

مخيم باحركا للنازحين العراقيين بأربيل

توجه الوفد عقب ذلك لزيارة مخيم باحركا المخصص للنازحين داخليًّا من العراق؛ خاصة المناطق التي اجتاحتها داعش في العراق لا سيما الموصل؛ حيث تصل نسبة النازحين إلى المخيم من الموصل إلى 90% من إجمالي ساكنيه البالغ عددهم نحو 4000 شخص موزعين على 719 عائلة، وباقي النازحين هم من الأنبار وصلاح الدين وبغداد.

وقد التقى الوفد برئيس المخيم، وكذلك ببعثة المفوضية العليا لشئون اللاجئين، الذين شرحوا الخدمات المقدمة للاجئين في المخيم والمتمثلة في 4 عيادات ومدرستين تستخدمان المناهج العراقية. ويعيش أغلب اللاجئين في كرافانات يبلغ عددها 304 كرافانات، فضلاً عن الخيام. وجاري بناء مشروع جديد لاستيعاب مزيد من سكان الخيام في كرافانات.

التقى الوفد كذلك بمجموعة من نساء المخيم، وقد عبرن عن جملة كبيرة ومؤلمة من المشكلات والحاجات؛ من ذلك مشكلة البطالة وانعدام الدخل والمساعدات، ومشكلة نقص الرعاية الصحية؛ حيث لا يتوافر الدواء عدا المسكنات، ولا توجد أجهزة أشعة ولا رعاية للمعوقين ولا للحوامل، ولا حليب للأطفال. أشاروا كذلك الى ارتفاع أسعار الوقود، والنقص الشديد في إمدادات الخبز، واقتصار المواد الغذائية على الحبوب (عدس وأرز..)، وعدم توافر ملابس، وصعوبة الخروج من المخيم لعدم توافر نفقة الانتقال وغياب المواصلات الأمر الذي تكون له نتائج قاتلة في حالات الطوارئ الصحية. كما يعاني الكثير من الأطفال من الصرع ومن أمراض العيون ومن الإعاقات المختلفة، ولا تتوفر لهم رعاية صحية كافية.

وقد ناقشت المديرة العامة النساء حول مشكلاتهن ووعدت بإيصال صوتهن إلى المستوى الدولي والتعريف بأوضاعهن، واستعادة الاهتمام العالمي بهذه الأزمة الإنسانية الكارثية التي تتطلب كل الدعم والمساندة.

يذكر أن الوضع بالنسبة للنازحين العراقيين له خصوصية؛ إذ يتم التشديد عليهم نظرًا لخشية أن يكون من بينهم أعضاء متخفين من داعش أو جواسيس لها؛ بل أحيانًا ما يكون هناك شك في أن النساء النازحات هن من نساء داعش التي ترسلهن بعيدًا عن مرمى النار.

في محطتـه الأخـيرة بالعـراق عقـد الوفـد لقـاءً مـع ممثلـين مـن الطائفـة الأزيديـة بالعـراق، وفتيـات أزيديـات مـن الناجيـات مـن بطـش تنظيـم داعـش؛ حيـث شرح ممثلـو الطائفـة الويـلات التـي تعرضـوا لهـا عـلى يـد التنظيـم الـذي اقتحـم إقليـم سـنجار، الـذي يشـكل الأزيديـون أغلبيـة سـكانه، وأوضحـوا أن عنـاصر التنظيـم قتلـوا الرجـال وفصلـوا الأطفـال في معسـكرات تدريـب تابعة للتنظيـم، فيـما تـم سـبي جميـع النسـاء والبنـات الـلائي أصبحـن عرضـة للاغتصـاب والاسـترقاق والبيـع والـشراء؛ حيـث تـم عرضهـن للبيـع في قاعـات خصصـت لذلـك، وانتقلـت النسـاء بـين أيـدي المشـترين مـن الرقـة إلى مـدن مختلفـة، حتـى إن نسـاء منهـن وصلـت إلى جنـوب أفريقيـا. وأوضحـت المناقشـات أن هنـاك 3640 امـرأة هنـاك مـا زلـن في قبضـة داعـش، وهنـاك جهـود محـدودة لتحريرهـن عـبر شرائهـن، وقـد طالـب أبنـاء الطائفـة الأزيديـة الـدول العربيـة وخاصـة الأزهـر الشريـف بالتدخـل لإدانـة ممارسـات داعـش، والمسـاهمة في إيجـاد حـل عـادل للقضيـة.

لقاء مع ممثلي الأقلية الأزيدية في العراق

16062

زيارة اللاجئين
في
جمهورية مصر العربية

حلويات
أمان الشام
قطايف
أصابع زينب

زار الوفد يوم الأربعاء الموافق 2015/9/16 أحد مراكز تقديم الخدمات للاجئين السوريين في مدينة 6 أكتوبر بالقاهرة، والذي يعد أحد مناطق تمركز اللاجئين. ويبلغ العدد الرسمي للاجئين السوريين في مصر 130 ألف لاجئ، موزعين على عدة محافظات؛ وهو عدد يزيد إلى نحو 300 ألف باحتساب غير المسجلين. ولا يعيش السوريون في مصر في مخيمات؛ بل يعيشون مثلهم مثل المواطنين المصريين، ولهم حق التمتع بخدمات التعليم والصحة في إطار الاتفاقية الدولية للاجئين التي وقعت عليها مصر.

وقد التقى الوفد بمجموعة من السيدات السوريات اللائي تحدثن عن مشكلاتهن، والتحديات التي تواجههن، والتي يدور كثير منها في إطار عقبات روتينية وقانونية؛ نتيجة لعدم توافر الأوراق الرسمية في كثير من الأحيان، فضلاً عن ارتفاع الإيجارات وانخفاض الدخول. وقد أشارت بعضهن إلى شبهة وجود مؤامرة مدبرة وراء إخراج اللاجئين من ديارهم وإحلال غيرهم مكانهم.

في لقاء مع اللاجئات السوريات بمصر

أهم المشكلات والتحديات
التي يواجهها اللاجئون/النازحون

(أ)مشكلات قانونية:

1- الإقامة وشروط تجديدها: هناك شروط صعبة لمنح الإقامة في بعض الدول؛ تتمثل في ضرورة دفع مبلغ مالي كبير، والحصول على ضمان من كفيل من الدولة المستضيفة، وأحيانًا لا تتعلق المشكلة بالمبلغ المالي بل بالإجراءات الورقية والوثائق المطلوبة. ومع غياب الإقامة فإن حياة اللاجئ تتوقف؛ إذ يكون مهددًا بالاعتقال طوال الوقت، ولا يمكنه تسجيل مواليده الجدد، ولا إلحاق أولاده بالمدارس.

النساء المعيلات وافتقار شديد للدعم المالي

2- حظر العمل على اللاجئ: لا يُسمح للاجئ بالعمل داخل الدولة بشكل رسمي؛ وذلك خشية أن يتحول وضع اللاجئ من وضع مؤقت إلى استيطان كامل. وعادة ما يضطر اللاجئون للعمل بشكل مستتر في القطاع غير الرسمي، ويتعرضون لاستغلال أرباب العمل.

3- مشكلة فقدان الأوراق الثبوتية والرسمية: خلال عملية هروب اللاجئ من وطنه الأصلي إلى أرض اللجوء لا يتمكن من حمل جميع الأوراق الرسمية الخاصة به؛ مما يسبب مشاكل جمة في بلد الاستضافة.

أوضاع معيشية غير ملائمة بالمخيمات

4- مشكلة عدم تسجيل الزيجات والمواليد الجدد: وهي مشكلة قانونية تابعة لمشكلة عدم تجديد الإقامة في المقام الأول.

(ب)مشكلات الافتقار إلى الدعم المالي، والسكن الملائم، والخدمات:

1- توقف المبالغ الشهرية التي كانت الوكالات الأممية تقدمها للاجئين، وهذا في ظل انخفاض الدعم الدولي بشكل عام؛ حتى بات توفير الإمدادات الغذائية أمر صعب.

2- الإيجارات المرتفعة سواء للسكن، أو للأرض التي تقام عليها الخيام في بعض الدول؛ هي مشكلة كبيرة للاجئ الذي يتحمل كذلك عبء فواتير الكهرباء والماء وتوفير الوقود.

3- البطالة الجبرية، نتيجة لحظر عمل اللاجئ، أو لعدم توافر فرص عمل أصلاً في المجتمع المضيف، أو نتيجة للمرض أو الإصابات؛ تترك كثيرًا من اللاجئين بلا مداخيل تقريبًا.

4- صعوبة المعيشة داخل الخيام؛ فبعض المخيمات أرضها رملية تتحول إلى طين في الشتاء، كما تتحول إلى علب ساخنة في الصيف، لا سيما مع الانقطاع الطويل للكهرباء، ولا تحمي قاطنيها عادة من هجمات الحشرات والزواحف مثل الأفاعي والعقارب.

5- ضعف الخدمات، وعلى رأسها الخدمة الصحية؛ ففي بعض الأحيان لا يتوفر من أنواع العلاج إلا المسكنات في بيئات تحتاج إلى علاجات مختلفة، ورعاية خاصة للأمراض المزمنة وللإعاقات بأنواعها... إلخ. وعلى صعيد التعليم، فنحو الربع من أطفال اللاجئين على أفضل تقدير هم من يتلقون التعليم، لاسيما التعليم الابتدائي؛ فيما يصير المعدل أقل في المراحل الأعلى؛ مما يهدد بظهور جيل من الشباب بلا تعليم أو عمل؛ الأمر الذي قد يشكل دافعًا لهؤلاء للتحول إلى العمل الإجرامي أو الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية.

(ج) مشكلات إضافية للمرأة اللاجئة/النازحة:

1- المرأة عائل الأسرة الوحيد: تشكل النساء العدد الغالب من اللاجئين؛ حيث يغيب الرجل لظروف القتل أو الاعتقال، وهناك الآلاف من السيدات الوحيدات مع أطفالهن يفتقرن إلى الدعم المالي.

2- الانقطاع عن الدراسة: في ظل ضعف الخدمة التعليمية فإن الضحية الأكبر هي الفتاة التي تنقطع عن الدراسة وتخضع للزواج المبكر الذي يكون أحيانًا صورة مقنعة للاستغلال الجنسي.

آلاف الأطفال ليس لديهم فرصة التعليم

3- زواج القاصرات: وهو يرتبط بضيق المعاش، وبعدم القدرة على الالتحاق بسلك التعليم؛ لذلك كثيرًا ما يلجأ رب الأسرة إلى التخلص من أحد الأفواه الجائعة.

4- الاستغلال في سوق العمل: تتعرض المرأة للاستغلال بمختلف الأشكال في سوق العمل؛ حيث تضطر للقبول بأقل الأجور في ضوء حظر العمل على اللاجئ، وفي ضوء القيود على حركة الرجال الذين لم يتمكنوا من تجديد إقاماتهم.

صغيرات يتهددهن الزواج المبكر

5- العنف الأسري: في ظل الظروف الاقتصادية الضاغطة تزيد معدلات العنف الأسري الذي تكون المرأة ضحيته الأولى.

6- ومع انخفاض الوعي تظل نسب الحمل والولادة في ازدياد؛ مما يرتب أعباء نفسية وجسدية ومادية ضخمة على النساء.

7- وتعاني النساء من الإحباط ومن العزلة، ومن ضعف الدعم النفسي والصحي، في الوقت الذي يتحملن فيه أعباء مضاعفة في إعالة الأسرة وتسيير شئونها.

اقتراحات وحلول

قضيـة اللجـوء هـي قضيـة لا تدخـل فحسـب ضمـن مسـئولية الـدول العربيـة أو دول الجـوار؛ إنمـا هـي مسـئولية دوليـة، وذلـك نظـرًا لطبيعتهـا الإنسـانية، وللآثـار الضخمـة المترتبـة عليهـا عـلى الصعيـد الاجتماعـي والأخلاقـي والسـياسي، خاصـة وأنهـا قضيـة تحتـاج سـنوات طويلـة لحلهـا بشـكل نهـائي. ويمكـن اسـتعراض أهـم سـبل التعامـل الإيجـابي مـع مشـكلات اللجـوء فيـما يـلي:

1- تركيـز الاهتـمام عـلى إيجـاد حـل سـياسي للأزمـة؛ لأن الحـل السـياسي وتسـوية الـصراع هـو الأسـاس لإعـادة اللاجئين/النازحـين إلى ديارهـم.

2- الاهتـمام بتوفـير الأمـن للاجئين/النازحـين مـن خـلال إنشـاء مناطـق آمنـة save zones تحميهـا الأمـم المتحـدة والـدول الأطـراف.

3- الاهتـمام بالتعليـم، والتركيـز عـلى إنشـاء المـدارس أو الفصـول الدراسـية بالمخيـمات وأماكـن تمركـز اللاجئين/النازحـين؛ حمايـة للجيـل القـادم مـن الشـباب العـرب مـن الجهـل ومـن الـتردي الأخلاقـي، ومـن الانحـراف إلى مسـارات إجراميـة أو الانضـمام إلى تنظيـمات عشـوائية تشـكل خطـرًا عـلى المنطقـة ككل.

4- الاهتـمام بتقديـم دعـم تنمـوي اسـتراتيجي للاجئـين؛ مـن خـلال إقامـة مشروعـات تنمويـة لهـم داخـل مناطـق تمركزهـم ومخيماتهـم، بحيـث تسـتوعب طاقتهـم وتحولهـا إلى طاقـة منتجـة إيجابيـة، وتوفـر لهـم مصـادر دخـل تعينهـم عـلى المعيشـة. والاهتـمام كذلـك بإقامـة مشروعـات تنمويـة اسـتراتيجية لتحسـين معيشـة اللاجئـين.

5- الاهتـمام بالدعـم الصحـي المقـدم للاجئـين؛ مـن خـلال توفـير المستشـفيات والمراكـز الصحيـة، ودعمهـا بالأجهـزة الطبيـة المختلفـة مثـل جهـاز الأشـعة والسـونار وكذلـك الأجهـزة التعويضيـة، وغـرف العمليـات المجهـزة، وتوفـير العلاجـات المختلفـة للأمـراض المزمنـة، والرعايـة الخاصـة لمـرضى الـصرع والمعاقـين ...إلـخ، وتوفـير الرعايـة الصحيـة للاجئـات، خاصـة خدمـات الصحـة الإنجابيـة للنسـاء والتوعيـة الصحيـة للفتيـات، وكذلـك خدمـات الصحـة النفسـية لاسـتيعاب الآثـار النفسـية السـيئة لخـبرة التهجـير في ذاتهـا.

6- توفـير وتعزيـز مراكـز التدريـب والتأهيـل التـي تسـتوعب اللاجئـين خاصـة النسـاء، وتكسـبهن مهـارات حياتيـة ومهنيـة وحرفيـة مختلفـة يسـتخدمنها كمصـدر للدخـل في المجتمعـات المضيفـة، كـما تفيدهـن بعـد العـودة لبلادهـن في مرحلـة إعـادة البنـاء.

7- توفـير وتعزيـز مراكـز الخدمـات الاجتماعيـة التـي تقـدم التوعيـة للاجئـات حـول قضايـا تربيـة الأبنـاء، وخطـورة الـزواج المبكـر، وأهميـة التعليـم، وكيفيـة إدارة الصراعـات الأسريـة، ومواجهـة العنـف الأسري، وهـذه المراكـز مـن شـأنها خلـق فضـاء خـاص للاجئـات يسـتوعبهن نفسـيًّا، ويخلـق تضامنًـا فيـما بينهـن يحميهـن مـن الشـعور بالإحبـاط والعزلـة، ويبـث فيهـن طاقـة إيجابيـة للبقـاء ومواجهـة التحديـات.

8- بـدء مفاوضـات بـين حكومـات الـدول المسـتضيفة للاجئـين وبـين الجهـات المعنيـة باللاجئـين؛ مـن أجـل تسـوية المشـكلات القانونيـة المتعلقـة باللاجـئ -وخاصـة مـا يتعلـق بالإقامـة- لتيسـير شروطهـا، ومـا يتعلـق بالسـماح للاجـئ في العمـل، سـواء مـن خـلال دعـم مشروعـات مشـتركة بـين المواطنـين واللاجئـين، أو عـبر السـماح للاجئـين بالعمـل في القطاعـات الاقتصاديـة التـي لا تشـكل حساسـية للدولـة المضيفـة.

9- تعزيـز الدعـم العـربي والـدولي المقـدم للاجئـين أخـذًا في الاعتبـار دعـم المجتمعـات المحليـة المضيفـة؛ نظـرًا لأن عـدد اللاجئـين في المخيـمات يكـون عـادة أقـل مـن خمـس العـدد الـكلي للاجئـين الذيـن يتوزعـون في أرجـاء الدولـة المضيفـة ويشـكلون عبئًـا إضافيًـا عليهـا.

10- توفـير الانتقـالات داخـل المخيـمات؛ لأن عـدم توافـر وسـائل النقـل داخـل المخيـمات الكبـيرة تتسـبب في مشـكلات ضخمـة للاجئـين لاسـيما في أوقـات الطـوارئ الصحيـة.

وأخـيرًا فلابـد مـن العمـل الحثيـث عـلى دفـع قضيـة حمايـة المـرأة خـلال النزاعـات المسـلحة، وكـذا حمايـة المـرأة اللاجئـة والنازحـة إلى أولويـات الأجنـدة العالميـة للتنميـة المسـتدامة لمـا بعـد عـام 2015.

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة - القاهرة
جمهورية مصر العربية
تليفون: 24183301 (202+)
24183101 (202+)
فاكس: 24183110 (202+)
@: info@arabwomenorg.net
www.arabwomenorg.org